



**ورقة سياسات عن هشاشة المناخ:
تغيّر المناخ والأوضاع الأمنية في القرن الإفريقي:
هل تتمكّن أوروبا من المُساعدة في الحدّ من المخاطر؟**

BY SAGAL ABSHIR

THE EUROPEAN INSTITUTE OF PEACE

ترجمة: عقار ياسين - سماح حسين - أسماء عبد الكريم

hcrsiraq@yahoo.com



Www.hcrsiraq.net



بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية

+9647810234002

ورقة سياسات عن هشاشة المناخ:

تغير المناخ والأوضاع الأمنية في القرن الإفريقي: هل تتمكّن أوروبا من المساعدة في الحدّ من المخاطر؟

ساجل أبشير

Climate–Fragility Policy Paper:

Climate Change and Security in the Horn of Africa: Can Europe Help to Reduce the Risks?

Authored by: Sagal Abshir

The European Institute of Peace

ترجمة:

عمّار ياسين- باحث في دراسات السّلام والصّراع

سماح حسين- باحثة سياسيّة

أسماء عبد الكريم- باحثة سياسيّة

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

قسم الترجمة

٢١ نيسان ٢٠٢٣



قائمة المحتويات	
٣	مُلخَص
٩	مُقَدِّمَة
١١	السياق العام في منطقة القرن الإفريقي
١٥	إعادة نظر في الربط العلمي للأشياء والظواهر:
١٧	مسارات مؤدية للعنف
٢٢	تغيُّر المناخ في القرن الإفريقي
٢٦	النَّهج الأوروبي في القرن الإفريقي تجاه المخاطر الأمنية المتعلقة بتغيُّر المناخ: - دعم جهود المواجهة والصُّمود - دعم تطوير إدارة الموارد الطبيعيَّة - التَّمكن من التنقُّل والهجرة - تعزيز مؤسسات السلم والأمن القومية والإقليمية - جهود التدخل من أجل درء الصِّراعات - دعم جهود التكيُّف والمواءمة الخاصَّة بتفهُُّم حساسية الصِّراعات المتعلقة بالمناخ
٣٨	مُلخَص ختامي للأفكار
٤٤	قائمة المراجع
٤٨	مُلحق دراسة الحالة



مُلخَص

تتناول دراسة الحالة هذه؛ الصراعات المتعلقة بالمناخ في القرن الإفريقي وتسعى إلى المساهمة بفعالية فيما يلي:



أ- بلورة تفسير علمي مُنضبط للعلاقة بين تغير المناخ/ التدهور البيئي والصراعات العنيفة في المنطقة.

ب- إلقاء نظرة عامة على سُبل تدخّل الاتحاد الأوروبي والفاعلون الأوروبيون في قضايا أمن المناخ في القرن الإفريقي.

على الرغم من ندرة الشواهد على وجود علاقة سببية مباشرة بين تغيّر المناخ والصراعات العنيفة في منطقة القرن الإفريقي، إلا أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) خلصت إلى وجود أدلة على أن تغير المناخ أو تقلبه يمكن أن يزيد من خطر نشوب نزاعات مسلحة في ظروف معينة، غالباً ما يشير الاتحاد الأوروبي (EU) إلى ذلك باسم "التأثير المضاعف".



كذلك تبرز هذه الروابط في الاتجاه الآخر؛ حيث يمكن أن تؤثر النزاعات وعمليات النزوح على قدرة الأفراد والمؤسسات على التكيف مع تداعيات تغير المناخ، مما يجعل تلك المجتمعات أكثر عُرضة للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ.

كانت جامعة ستوكهولم قد أجرت مزيداً من التحليل حول المسارات الأكثر شيوعاً من الأضرار البيئية المتعلقة بالمناخ والمؤدية إلى صراعات و/ أو نزاعات داخلية عنيفة في الشرق الإفريقي، حيث وجدوا أن تغير المناخ أو تقلبه يمكن أن يكون لهما تأثير سلبي على توافر الموارد الطبيعية، وبالتالي المساهمة في اندلاع الصراعات عبر أي من الطرق الثلاثة التالية:

- ١- من خلال تدهور ظروف المعيشة، على سبيل المثال: دفع الأفراد للانضمام إلى الجماعات المتطرفة مثل حركة الشباب في الصومال.
- ٢- عن طريق زيادة معدلات الهجرة، وبالتالي إثارة توترات وقلق في المجتمعات المستضيفة كما حدث في دارفور.
- ٣- أو بواسطة دفع الرعاة إلى ترك طرقهم التقليدية، وإدخالهم في نزاعات مع رعاة أو مزارعين آخرين.

(Van Baalen and Mobjork 2016)

تتفاعل تحديات تغير المناخ بالفعل مع ديناميكية/حركية الصراعات في القرن الإفريقي، على سبيل المثال: أصبحت مفاوضات تقاسم مياه النيل -المتوترة بالفعل- بين إثيوبيا، السودان ومصر أكثر صعوبة بسبب التأثيرات المناخية التي من المحتمل أن تجعل إمدادات المياه أكثر اضطراباً، وتؤدي بدورها إلى تفاقم نقص مخزون المياه، وبالتالي سيتأثر تدفق النيل في اتجاه مجرى النهر.



مثال آخر في شبه الجزيرة العربية والصومال، حيث أدى الطقس الدافئ غير المعتاد إلى جانب الحرب الأهلية، إلى تضرر نظام الاستجابة اليميني للتعامل مع الجراد، وبالتالي تفاقم أزمة تفشي الجراد مما يهدد الأمن الغذائي لـ ٢٥ مليون شخص في المنطقة.

خارج نطاق تركيز هذه الورقة، لكنه مهم أيضاً، تأثيرات الاستجابة السياسية والاقتصادية المتعلقة بتغير المناخ في أجزاء أخرى من العالم على القرن الإفريقي.

ينخرط الفاعلون الأوروبيون مع مخاطر الأمن المناخي في القرن الإفريقي من خلال مجموعة واسعة من التدخلات والمشروعات في جميع أنحاء المنطقة كما يلي:

١- دعم جهود الصمود: تلك الجهود المبذولة للمساعدة في تقليل تعرض الأفراد لصدمات سبل العيش، والتي تساهم أيضاً في تقليل مخاطر الصراعات العنيفة من خلال تقليل فرصهم في الانضمام إلى الجماعات المسلحة. يتدفق دعم مشروعات الصمود من خلال وكالات الأمم المتحدة مباشرة إلى الحكومات المعنية.

٢- دعم تحسين إدارة الموارد الطبيعية: التدخلات التي تدعم تحسين إدارة الموارد الطبيعية والتي تعزز من آليات التسوية السلمية للنزاعات وتبني نوعاً آخر من الصمود الذي يمكن أن يكون مفيداً في تجنب المنافسة العنيفة على الموارد.

٣- تمكين التنقل والهجرة: غالباً ما تكون مجموعات الرعاة في قلب الصراعات الطائفية في المنطقة؛ ويمكن للسياسات التي تساعد على حماية تنقلهم (وهي استراتيجية تم اختبارها جيداً للتعامل مع تقلب المناخ) أن تحمي صمودهم، وبالتالي تساعد على الحد من المخاطر المستقبلية. مثال ذلك: بروتوكولات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) بشأن حرية انتقال الأشخاص والبضائع.

٤- تعزيز المؤسسات العاملة في مجال السلم والأمن ذات الصلة: حيث تلعب المؤسسات الإقليمية والوطنية في القرن الإفريقي دوراً في منع/درء وحل الصراعات، والدعم الأوروبي



لهذه المؤسسات (مثل الاتحاد الإفريقي، هيئة ايجاد، ومبادرة حوض النيل) يتدفق بشكل مباشر إلى الحكومات المعنية، حيث تساهم في حل النزاعات في المنطقة بما فيها النزاعات المتعلقة بتغيرات المناخ.

٥- جهود التدخل من أجل منع/درء الصراعات: بالمثل لكن على نطاق أصغر، فأن جهود منع الصراعات (مثل تلك الممولة من صندوق استقرار الصومال، أو آليات الاتحاد الأوروبي المساهمة في الاستقرار والسلم) يمكنها أن تستهدف بشكل أكبر تلك الجهود المبذولة للحد من/تثبيط الصراعات، بما في ذلك أيضاً الصراعات المتعلقة بتغير المناخ.

٦- دعم جهود التكيف والمواءمة الخاصة بتفهم حساسية الصراعات المتعلقة بالمناخ: يمكن للجهود المبذولة من أجل تعزيز القدرة على التكيف في المنطقة أن تساعد في الحد من مخاطر الصراعات؛ إذا تم تصميمها وتنفيذها وفق نهج تفهم حساسية الصراعات، ويتدفق الدعم الأوروبي لمشروعات التكيف مع المناخ من خلال كل من "التحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ (GCCA+) وكذلك صندوق اتفاقات المناخ الدولي، صندوق البيئة العالمي وصندوق المناخ الأخضر".

فيما يلي بعض الاعتبارات الختامية حول التدخلات في مجال الصراعات المتعلقة بالمناخ في منطقة القرن الإفريقي:

١- يمكن أن يوفر العمل في مجال الصراعات المتعلقة بالمناخ، فرصة سانحة للنهوض بجهود بناء الدولة، وهذه التدخلات باعتبارها ضرورة ملحة للتعامل مع بعض القضايا البيئية يمكنها أن تخلق زخماً جديداً.

٢- سوف يتطلب الأمر قدراً كبيراً من الجهد في هذه المنطقة لتسليط الضوء - على مدى أطول وأقل وضوحاً- على مُحركات الصّراع ومسببات اندلاعه في المنطقة سواء كانت بصورة مباشرة و/أو غير مباشرة، نظراً لأن الأزمات العاجلة المحتدمة تستنزف جميع الموارد والاهتمام، في سياقات هشة كتلك المعاشة في القرن الإفريقي.



٣- نظراً لأن تغير المناخ يزيد من احتمالية اندلاع الصراعات على الموارد؛ يعد أمراً بالغ الأهمية أن نفهم بشكل أفضل كيف تتصاعد الصراعات ذات البُعد الطائفي رغم انخفاض كثافة تفاعلاتها ومحدوديتها، ومن حيث كونها لا تؤدي عادةً إلى هذا المستوى من التفاقم، وكيف يتم استغلالها، لاسيّما بالنظر إلى التحديات الديموغرافية والسياسية في المنطقة، وبالمثل في الأهمية، الحصول على خبرة أكبر في التدخّلات السريعة والمبكرة من أجل منع/درء التصعيد، وهو ما يعتمد على التخطيط الفعال والمتابعة المستمرة.

٤- الجهد المتضافر لسد الفجوة بين كلا الجانبين النظري (في الأدبيات) والسياسي (العملياتي على الأرض)، والذي يمكن أن يكون مثمراً بحيث يجعل بُناة السلام والمحللين أكثر إدراكاً في فهمهم ونظرتهم لمظاهر مخاطر المناخ ومختلف الضغوط والتحديات البيئية المتعلقة بالزراعة في المنطقة. لأجل ذلك، تم إدخال بيانات المناخ في تحليلات الأمن الغذائي لفترة طويلة؛ إذ كانت هناك حاجة ماسة للتفكير في كيفية دمجها في تحليلات بناء السلام والاقتصاد السياسي.

٥- نظراً لأنّ الصراعات المتعلقة بالمناخ تحظى بمزيد من الاهتمام؛ يجب أن يستند ذلك إلى فهم كون اللاعبين السياسيين والمؤسسات والحكومات بشكل خاص، لاعبون أساسيون في تشكيل التفاعلات الأمنية لتغير المناخ ومعالجتها على نحوٍ بناء، وأن الاستجابات المتعلقة بهذه المخاطر المترابطة لا تتعارض أولاً وفي المقام الأول مع ما تقوم به الجهات الأمنية، فضلاً عن أولئك الذين يعملون على تحقيق الاستقرار، الوقاية من ودرء حدوث الصراعات، فضلاً عن التكيف والمواءمة والصمود مع تفاعلات اندلاع الصراعات بإيعاز من التغيرات المناخية والاعتبارات البيئية بصفة عامة.



إنّ مخاوف بُناة السلام محل تفهُّم واعتبار في هذا الجانب، بما تشمله من خطر تزايد الاستجابات التي يغلب عليها الطابع الأمني، وخطر تجاهل المسألة الفردية عن الجرائم من خلال الإفراط في التركيز على تغيير المناخ كذريعة وأداة موصلة بالضرورة لكل ما يجري من صراعات وقلاقل على الأرض؛ خلافاً للواقع.



مقدمة

"يُدرّك الاتحاد الأوروبي تماماً أن تغيّر المناخ يؤثّر بصورة ملموسة حدّ المضاعفة على الاستقرار الدولي والأوضاع الأمنية بصفة خاصّة على من هم في أوضاع هشّة وضعيفة؛ ممّا يفرض ضغوط وتحديات بيئية مُستعصية، فضلاً عن مخاطر وقوع الكوارث، أضف إلى ذلك مساهمته في فقدان سُبل العيش وإجبار المواطنين على النزوح". (EU Council 2020).

الاقتباس أعلاه مأخوذ من اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي المُنعقد في يناير ٢٠٢٠. إنّ الربط بين تغيّر المناخ واندلاع الصراعات يُستدعى بشدّة في خطاب صنع السياسات العالمية، وأبعد من السؤال عمّا إذا كان تغيّر المناخ يؤثّر على الأوضاع الأمنية، فإن الأفكار تتّجه إلى كيف تتأثر الأوضاع الأمنية تحديداً، وما هي الاستجابات الأكثر فعالية في سبيل حلحلة تلك الأزمة وحُسن التعامل معها.

تُعد منطقة القرن الإفريقي ذات أهمية جيوسياسية، ففي ٢٠١١ وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجية للقرن الإفريقي، مُستندة إلى أن تغيّر المناخ يؤدي بطبيعة الحال إلى تفاقم التحديات القائمة في المنطقة، بما فيها الفقر وانعدام الأمن الغذائي والنمو السكاني غير المدروس، على الرغم من حقيقة كون دول القرن الإفريقي ليس لديها رصيد يُذكر في انبعاثات الكربون العالمية؛ أيّ أنها لم تُساهم فيه من الأساس ورغم ذلك تتكبّد عواقبها. (EU Council 2011)

تجمع هذه الدراسة بين المناخ والصراع في القرن الإفريقي وتسعى إلى المساهمة في:

أ- بلورة تفسير علمي مُنضبط للعلاقة بين تغيّر المناخ/التدهور البيئي والصراعات العنيفة في المنطقة.

ب- نظرة عامة على كيفية مُشاركة وإسهام الاتحاد الأوروبي والفاعلون الأوروبيون في قضايا أمن المناخ في القرن الإفريقي.



تستند دراسة الحالة هذه إلى بحث مكتبي ومقابلات مع دبلوماسيين أوروبيين وجهات فاعلة في مجال التنمية، وممثلي الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) ومراكز الفكر المعنية. يتناول القسم الثاني من دراسة الحالة السياق العام في القرن الإفريقي، بينما يستعرض القسم الثالث التفسير العلمي للعلاقة بين تغير المناخ واندلاع الصراعات، ويستعرض القسم الرابع كيف من المتوقع أن يتغير مناخ المنطقة، ويُسلط القسم الخامس الضوء على التدخلات الأوروبية في قضايا المناخ والصراعات بالمنطقة، وتُختتم الورقة ببعض الرؤى من أجل تدخلات مُستقبلية بناءة.



السياق العام في القرن الإفريقي

يعرّف الاتحاد الأوروبي القرن الإفريقي بأنه الدول الثماني الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) وهم على النحو التالي: جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، الصومال، جنوب السودان، السودان وأوغندا.

تغطي هذه المنطقة ٥,٢ مليون م^٢ (مقارنة بمساحة الاتحاد الأوروبي البالغة ٤,٤ م^٢) ويبلغ عدد سكانها ٢٣٠ مليون نسمة (مقارنةً بـ ٤٤٦ مليون نسمة في الاتحاد الأوروبي) مع تنوع هائل في الإثنيات، اللغات، التاريخ والتنمية السياسية والاقتصادية.



يضم القرن الإفريقي أحد أكبر البلدان الإفريقية من حيث المساحة (السودان)، وإحدى أصغرهما (جيبوتي)، وأقدمهما (إثيوبيا) وأحدثها (جنوب السودان) كل ذلك في منطقة واحدة. يتكون ما يقرب من ٧٠٪ من منطقة "إيجاد" من أراضي قاحلة وشبه قاحلة تستقبل أقل من



٦٠٠ ملم من الأمطار سنوياً، ويوجد في باقي المنطقة مجموعة كبيرة ومتنوعة من مظاهر المناخ والمناظر الطبيعية بما في ذلك المرتفعات، الجبال، الوديان، الأنهار، التلال والبحيرات.^١

الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد في المنطقة، سواء من خلال الثروة الحيوانية أو إنتاج المحاصيل، حيث يعمل بها أكثر من ٨٠ % من السكان.^٢ ومعظم دول ايجاد من بين البلدان الأقل نمواً في العالم (LDC)، وعلى الرغم من انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في معظم دول المنطقة، إلا أن هناك أيضاً نمواً مرتفعاً، فقد كانت إثيوبيا أسرع اقتصادات إفريقيا نمواً في عام ٢٠١٨ (Giles 2018) ومحرك النمو المحتمل لعموم إفريقيا (المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٩). وباعتبارها الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في القرن الإفريقي؛ فإن إثيوبيا تتميز أيضاً بسرعتها في التمدن، حيث يعيش ٢٠٪ من السكان في المناطق الحضرية، وبحلول عام ٢٠٢٨ يتوقع أن تزيد النسبة إلى ٣٠٪^٣ وبحلول عام ٢٠٣٤ سيتضاعف عدد سكان المناطق الحضرية في إثيوبيا ثلاث مرات. (Alemayehu 2019)

وعلى الرغم من الموقع الجغرافي الاستراتيجي والتنوع السكاني النابض بالحياة في منطقة القرن الإفريقي، فهي أيضاً منطقة فقر مُدقع وانعدام للأمن الغذائي وعدم الاستقرار السياسي. منذ منتصف القرن الماضي، شهدت المنطقة سلسلة من المجاعات المدمرة، وجميعها ذات صلة بالجفاف والصراع: إثيوبيا في الثمانينيات، الصومال في التسعينيات، دارفور في منتصف عام ٢٠٠٠، ثم مرة أخرى الصومال في عام ٢٠١١. في عام ١٩٨٦، وإدراكاً لضعف الحكومات وعدم استطاعتها وحدها أداء أدوارها المنوطة، أنشأت حكومات ست دول هي إثيوبيا، الصومال، السودان، كينيا، أوغندا وجيبوتي ما عُرف بالهيئة الحكومية الدولية لمكافحة

¹ -IGAD website: <https://igad.int/about-us/the-igad-region>

² -IGAD website: <https://igad.int/about-us/the-igad-region>

³ ملحوظة من فريق الترجمة: تلك التوقعات الخاصة بإثيوبيا على وجه التحديد كانت قبل اندلاع الحرب الأهلية في إقليم تيجراي، بالنظر لكون تاريخ نشر الورقة هو مُنتصف عام ٢٠٢٠، وبطبيعة الحال ستختلف التقديرات والنسب بعد ذلك.



الجفاف والتصحر، وتُعرف حالياً باسم ايجاد، اختصاراً لـ"الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية". (Healy 2009)

من الناحية السياسية، لا يعتبر القرن الإفريقي بمنأى عن كافة أشكال وأنماط الصراعات على جميع المستويات. (Healy 2009, 2011) الصراع العنيف هو استراتيجية سياسية تم انتهاجها كثيراً بنجاح، فالعديد من القادة في المنطقة وصلوا إلى السلطة بالقوة: (موسيفي في أوغندا، عُمر البشير في السودان، ميليس زيناوي في إثيوبيا وأسياس أفورقي في إريتريا)، كما تم انتهاج العنف لإزاحة قادة لا يحظون بشعبية مثل: (سياد بري في الصومال).

فضلاً عن وجود قسط وافر من الهشاشة والعنف في جنوب السودان والصومال، ودرجة من التعايش جنباً إلى جنب في الحكم المدني المستقر نسبياً في كينيا، في حين تقف كل من إثيوبيا، السودان في مفترق طرق حول عملية تحوّل سياسي متحجرة، في مقابل عمليات تحوّل سياسي طال أمد انتظارها في أوغندا وإريتريا.

أضف إلى ذلك النزاعات الحدودية والتي هي شائعة في المنطقة وتمثل قاسماً مشتركاً، غالباً ما تتدخل البلدان في نزاعات جيرانها، إما بشكل مباشر عن طريق إرسال القوات المسلحة أو بشكل غير مباشر عن طريق رعاية الوكلاء أو دعم مجموعات المتمردين، في بعض الأحيان قد تأخذ النزاعات الثنائية شكل رعاية وكلاء متعارضين في بلد ثالث، ما يسميها (Healy) تقليد التدخل والتخريب المتبادل المميز للعلاقات الإقليمية في القرن الإفريقي (Healy 2009).

بعض هذه النزاعات أدى بالفعل إلى إعادة ترسيم الحدود الوطنية في منطقة القرن الإفريقي: إريتريا على سبيل المثال في عام ١٩٩٣ نجحت في الانفصال عن إثيوبيا وترسيم حدودها، وجنوب السودان عام ٢٠١١ استقلت بفضل استفتاء تقرير المصير ومن ثم ترسيم حدودها مع السودان، والجهود لاتزال مستمرة بالنسبة لأرض الصومال (Somalia-land) للانفصال عن الصومال، ومن ثم ترسيم حدودها هي الأخرى. إنّ القُدرات "الضمنية والصريحة في بعض



الأحيان" للدول الخارجة من رحم الصراعات تتأثر بالضرورة، وتعني أن للنزاعات الداخلية بشكل أساسي آثار وانعكاسات على السياسة الخارجية (Healy 2009).

أخيراً، هناك سمة مشتركة أخرى في المنطقة، ألا وهي تداخل التنظيمات الإثنية والصلات الإنسانية والولاءات التي تتجاوز الحدود الوطنية، (على سبيل المثال: الصوماليون في إثيوبيا وكينيا وجيبوتي، الكراماجونج في أوغندا وكينيا وجنوب السودان، العفر في جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا، البوران في كينيا وإثيوبيا). فمن ناحية، تسهل هذه التداخلات التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، ولكنها من ناحية أخرى يُنظر إليها من سلطات الدولة باعتبارها مخالفة قانونية ومصدراً مُحتملاً لتعريض الأمن والسلم الوطني للخطر. في العديد من هذه البلدان يتم تهميش مجتمعات المناطق الحدودية اقتصادياً وسياسياً، وبالتالي يمكن للدول المجاورة أن تستغل هذا التداخل الإثني لصالحها، كنقطة انطلاق لزعة الاستقرار عبر الحدود (Healy 2011).

في معظم الحالات، إن لم يكن كلها، يسكن الرعاة هذه المناطق الحدودية، حيث يُعدّون فاعلين رئيسيين في الكثير من الدراسات التي تتناول الصراعات المتعلقة بالمناخ، والتي من بينها ما يتم تناولها أدناه. بالنظر إلى الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وحركية الصراعات بالغة التعقيد في هذه المنطقة، هل يمكن أن ينتهي الأمر بتغير المناخ ليكون مُحركاً رئيساً بصورة إضافية لاندلاع صراعات؟ القسم التالي يبحث في ذلك بصورة علمية مُمنهجة.



اعادة نظري في الربط العلمي للأشياء والظواهر

فيما يتعلق بمسألة ثبوت ما إذا كان تغيّر المناخ يتسبب بشكل مباشر في صراع واسع النطاق، يقول العلم: إن هذا لم يتم إثباته بعد على وجه اليقين.

استعرضت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) في تقريرها الخامس (AR5) (2014) الدراسات التي تناولت هذا السؤال بالبحث، حيث خلصت إلى أن "القطع بمقولة يقينية حول مدى تأثير التغيرات المستقبلية في المناخ على النزاعات المسلحة غير ممكن نظراً لغياب النظريات والأدلة الداعمة بشكل عام لرابطة السببية".

ومع ذلك، في حين أنه لا يوجد دليل على علاقة السببية، فإن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC - 2014) تضيف أن "هناك قلق مشترك له ما يبرره من أن تغيّر المناخ أو التغيرات في تقلبية المناخ تزيد من خطر نشوب صراع مسلح في ظروف معينة" حتى وإن لم يكن واضحاً من قبل ما هو مستوى ضخامته أو إلى أي مدى سيتم التصعيد فيه.

وصف التقرير هذا بأنه "التأثير المضاعف للتهديد"، فتفاقم العوامل الموجودة بالفعل قد يؤدي إلى الصراع، يؤكد تقرير (IPCC - 2014) أن العديد من العوامل التي تزيد من مخاطر نشوب حرب أهلية ونزاعات مسلحة أخرى حساسة بدرجة كبيرة تجاه تغيّر المناخ.

تنظر بعض الدراسات إلى هذه الرابطة من اتجاه آخر، حيث يمكن للصراع والنزوح أن يؤديا إلى إزالة الغابات بشكل كبير وزيادة التدهور البيئي، وبالتالي تزايد حدة التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة، كذلك يمكن للصراعات المسلحة الحالية أو المستمرة أن يكون لها تأثير سلبي على القدرات المطلوبة للتكيف مع تغيّر المناخ، وهذا يشمل الأضرار التي لحقت بسبل العيش وزيادة تعرض المجتمعات للخطر جراء تغيّر المناخ وكذلك تقويض قدرة الدولة على الدرع والاستجابة الفعالة للكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية. (IPCC - 2014)



أظهرت دراسات أخرى أن الجهود المبذولة للحد من تغيّر المناخ أو التكيف معه قد تؤدي في الواقع إلى تزايد خطر نشوب صراع مسلح، على سبيل المثال: عندما يتم القيام بإجراء تغييرات مفاجئة على توزيع الوصول إلى الموارد أو تفاقم مستوى عدم المساواة أو وجود مظالم فيما يخص التوزيع العادل والمتوازن للموارد الشحيحة. (IPCC - 2014).

إلى نظرة، على سبيل المثال على عملية تدخل قادها الاتحاد الأوروبي في كينيا في الإطار التالي:

المثال الأول: عملية تدخل بهدف التكيف أدت إلى متاعب!

في عام ٢٠١٦، مؤل الاتحاد الأوروبي مشروعاً (ضمن مبادرة أوسع بقيمة ٣١ مليون يورو لتحسين خدمات النظام البيئي في كينيا) يُدعى برنامج (The WaTER) والذي يركز على حماية خزانات المياه المتخذة شكل أبراج) أو الغابات الشاهقة التي تكون بمثابة خزانات طبيعية. يستمد جزء كبير من البلاد إمدادات المياه من هذه الأبراج؛ وبالتالي فإن صونها وحفظها أمر حيوي لصمود البلاد في مواجهة الجفاف وتغيّر المناخ، ومع ذلك، أُجبر الاتحاد الأوروبي على تعليق البرنامج بسبب عمليات الإخلاء القسري لمجموعات السكان الأصليين من قبل هيئة الغابات الكينية في إحدى مناطق أبراج المياه، ممّا أسفر عن وفاة شخص واحد.

حذرت منظمات حقوق الإنسان لاحقاً من أن برنامج (The WaTER) يمكن أن يشجع الانتهاكات ضد مجموعات السكان الأصليين، وفي يناير ٢٠١٨ تم تعليق البرنامج لأجل غير مُسمى.

Source: EU Website:

https://eeas.europa.eu/delegations/kenya/14465/protecting-and-increasing-forest-cover-kenya_en



مسارات مؤدية للعنف

في تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) لعام ٢٠١٦، سعى الباحثان (Van Baalen and Mobjork) إلى فهم أفضل لطبيعة الأسباب غير المباشرة من خلال النظر في كيفية وتحت أي ظروف يؤثر تغير المناخ على خطر اندلاع الصراعات العنيفة في شرق إفريقيا (بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في هيئة إيجاد). حيث قاما باستعراض الأدبيات التي تناولت الصراعات المتعلقة بالمناخ، وحددا خمسة أنواع من المسارات من الضرر البيئي المرتبط بالمناخ إلى الصراع العنيف المحلي أو داخل الدول (الصراع بين الدول مستبعد من التحليل).

تتعلق المسارات الثلاث الأولى بالتأثير السلي على توافر الموارد الطبيعية وهو ما يمكن أن يساهم في اندلاع الصراع من خلال:

- ١- تدهور ظروف المعيشة.
 - ٢- زيادة معدلات الهجرة.
 - ٣- تغيير أنماط التنقل الرعوي.
- المساران الآخران يتعلقان أكثر بحركية الصراعات في المنطقة، على وجه التحديد:
- ٤- كيف يمكن لتغير المناخ أن يؤثر على القرارات التكتيكية للجماعات المسلحة، ومتى يقررون القتال.
 - ٥- كيف يمكن للنخب السياسية استغلال الصراعات ذات الكثافة المنخفضة على الموارد في تأجيج الصراعات والتّصعيد فيها.

الأمثلة المقدمة للمسارات الثلاث الأولى - وكلها تتعلق بزيادة التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة - مفيدة لتوضيح كيف يمكن للصراعات العنيفة أن تكون ناجمة عن ذلك أو تزايد بناءً على تلك الاعتبارات؟



على سبيل المثال: في الصومال (الجفاف وخسائر الماشية، بما في ذلك الخسائر الناتجة عن الاضطرار إلى بيعها بأسعار مُنخفضة أو زهيدة)، تم عرضها في دراسة عام ٢٠١٤ حول مدى تأثير سبل العيش، وجعل الأفراد أكثر عرضة للتجنيد من قبل حركة شباب المُجاهدين الصُومالية. (Van Baalen and Mobjork 2016) ^٤.

لتوضيح مسار الهجرة، المثال التالي من دراسة ٢٠١٥ عن السودان والتي تقيس التغير البيئي على مدى عقدين، حيث وجدت أنه في دارفور، وقعت أحداث المرحلة المبكرة من الحرب في المناطق التي شهدت زيادة في هطول الأمطار وزيادة في كثافة الغطاء النباتي بين عامي ١٩٨٢ - ٢٠٠٢، يرجع هذا إلى التزايد المستمر في الهجرة الداخلية الموسمية وزيادة التعايش بين المجموعات العربية وغير العربية، وما تبع زيادة تدفق الأفراد من مخاطر النزاعات المحلية بسبب وجود مجموعات من مناطق مختلفة وذوي إثنيات شتى، من المرجح أنهم افتقروا إلى آليات تسوية الصراع المشتركة، وساهموا بشكل عام في تعبئة الموارد اللازمة للعنف.

(Van Baalen and Mobjork 2016)

المسار المتعلق بتغير أنماط التنقل الرعوي مثير للاهتمام؛ لأن الرعي هو بالفعل آلية تكيفية، حيث إن عادات الرعاة في نقل قطعانهم وأسرهم بحثاً عن المراعي تجعلهم أكثر قدرة على التكيف مع ازدياد تغير المناخ، عند مقارنتها على سبيل المثال بالمجتمعات المستقرة؛ فأن خطر اندلاع الصراع يتزايد عندما تكون المنطقة المراد الانتقال إليها محدودة (على سبيل المثال، تغير أنماط استخدام الأراضي) أو كما هو الحال في المثال السابق، فأن التغيرات المناخية تُجبر الرعاة على الانتقال وتجاوز مناطقهم التقليدية إلى خارج الممرات المسموح بها عرفاً والتي يمكن أن تكون محل تفاوض وأخذ وردّ، وهو ما يقودهم إلى الدخول في حالة صراعية مع الرعاة الآخرين (على سبيل المثال: في إثيوبيا تم دفع الكارايوس Karrayus التابعين لعرقية أورومو للتغول في منطقة

^٤ - تم طرح ذات النقطة في ورقتين سابقتين صادرتين عن "Adelphi"، الأولى: (التمرد والإرهاب والجريمة المنظمة في المناخ الحار: تحليل الروابط بين تغير المناخ والجماعات المسلحة غير النظامية، أكتوبر ٢٠١٦)، والثانية: (دعم الاستقرار: معالجة مخاطر المناخ والهشاشة في منطقة بحيرة تشاد، مايو ٢٠١٩).



العفر بحثاً عن المراعي) أو إلى الدخول في حالة صراعية مع المزارعين (على سبيل المثال: في السودان، جنوب كردفان، اضطرت مجموعات الرُّحْل إلى النزوح جنوباً نحو مجتمعات المزارعين بسبب انخفاض مُعدل هطول الأمطار. (Van Baalen and Mobjork 2016).

المساران الرابع والخامس مرتبطان بحركة الصراع؛ كيف تختار الجماعات المسلحة القتال في أوقات معينة ومُختارة بعناية (على سبيل المثال: عندما يكون هناك الكثير من الغطاء النباتي والتمويه الشجري) وكيف يمكن التلاعب بالنزاعات الطائفية منخفضة الكثافة والحدة وتسييسها واستغلالها (على سبيل المثال: استغلت الحكومة السودانية شكوى طويلة الأمد بين قبيلة "الرُزَيْقات" البدو الرُّحْل في دارفور وجيرانهم من "الفور" المزارعين الجنوبيين و"المسالييت"، وبسبب حالات الجفاف في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي توترت العلاقات بين البدو والمزارعين، وعند تمرد جنوب السودان استطاعت حكومة الخرطوم استقطاب الرُزَيْقات الرُّحْل من خلال جلبهم في صفوف "ميليشيا الجنجويد" الوحشية، ووضعهم في مواجهة مجتمعات الفور المتمردة والمسالييت.

المثال الثاني ليس ببعيد، في أوائل التسعينيات في كينيا، سعى "نظام موي" إلى تشويه سمعة الدفع نحو الديمقراطية من خلال تأجيج العنف العرقي بين المجموعات الرعوية والمزارعين، مستغلاً المظالم القائمة منذ فترة طويلة بشأن الأراضي. (Van Baalen and Mobjork 2016).

تعد هذه المسارات مِرآة مفيدة يمكن من خلالها النظر في الروابط بين تغيّر المناخ أو تقلبه واندلاع الصراعات العنيفة، لأن التدخلات بهدف التسوية السلمية يمكن التخطيط لها وتنفيذها وفق هذا المسار لمحاولة تجنب الصراع (سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل في قسم التدخلات السلمية).

في ذات الوقت الذي ينبغي علينا أن نفهم هذه المسارات على أنها مبسطة للغاية، يُسلّط الباحثان (Van Baalen and Mobjork 2016) الضوء على مدى تعقيد هذا الموضوع من خلال التركيز على ثلاثة أبعاد (زمانية ومكانية واجتماعية-سياسية) ممّا يزيد من تعقيد دراسة هذه



المسارات، حيث يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التحليل المنهجي للروابط بين التغيرات البيئية المتعلقة بالمناخ واندلاع الصراعات العنيفة.. قد يكون من المفيد أيضاً مراعاة هذه الأبعاد عند التفكير في مُختلف التدخلات.

البُعد الزمني:

أولاً: مقياس التغيّر البيئي المعني بالسؤال- فيضان أو إعصار، سوف يتكشف بسرعة بينما يرتفع مستوى سطح البحر أو قد يستغرق عقوداً أو قروناً، تركّز معظم الدراسات على السابق، أو على قلب المناخ أو عدم القدرة على التنبؤ (أي، كان هناك أمطار أو حرارة أكثر أو أقل من المعتاد في فترة معينة) بدلاً من تغير المناخ على المدى الطويل.

البُعد الزمني الثاني الذي يجب أخذه في الاعتبار هو الفاصل الزمني بين التغيّر البيئي المرتبط بالمناخ واندلاع العنف، وبالتحديد، ما إذا كان هناك شيء ما هو سبب مباشر للعنف أو مُحرك للصراع على المدى الطويل، السابق أسهل في المتابعة عن كثب والدراسة.

البُعد المكاني:

يقدم البُعد المكاني العامل المعقد الذي له علاقة بالمناخ، قد لا يتسبب التغيّر البيئي المرتبط بالمناخ في منطقة ما في اندلاع صراع عنيف في ذات المنطقة، ولكن في منطقة مختلفة تماماً، (على سبيل المثال: عندما يكون الصراع نتيجة للهجرة أو لتغيّر أنماط التنقل الرعوي)، هذا يشير إلى أن النطاق الجغرافي للدراسة قد يؤثر على النتائج، كما يعني أن التدخلات، سواء أكانت استراتيجيات للتكيف أو محاولات درء للصراع، قد لا تحتاج إلى أن تحدث حيث وُجد تغيّر المناخ السلبي.

البُعد الاجتماعي-السياسي:

يعتبر هذا البُعد أن التغيرات البيئية ذات الصلة بالمناخ تحدث في سياقات اجتماعية وسياسية محددة، فلا يتحوّل كل تنافس على الموارد إلى عنف، ويمكن تفادي نشوب العنف أو



تفاقمه من خلال الاستثمار السياسي والاجتماعي، والاقتصاد السياسي، ومتانة الآليات الرسمية أو التقليدية لحل الصراعات الناشئة. مثال ذلك: الندرة المتزايدة التي تواجهها مجموعات الرعاة في القرن الإفريقي، ليس فقط بسبب تدهور الظروف البيئية، ولكن بسبب التهميش السياسي والاقتصادي طويل الأمد، بما في ذلك إغلاق الحدود الوطنية ودون الوطنية للحد من الانتقال أو محاولات الحكومة لتوطين المجتمعات الرعوية بالقوة.

يمكن القول إن هذا البُعد الاجتماعي-السياسي هو أهم عامل لتشكيل مخاطر أمن المناخ والتفكير في التدخلات البناءة والمناسبة. يقول الباحثان (Van Baalen and Mobjork 2016) "إن تجاهل الجوانب السياسية لندرة الموارد هو مخاطرة التغاضي عن القدرة على المناورة السياسية الموجودة، حتى في ظل ظروف تُقلّص من أو تدهور الظروف البيئية".



تغير المناخ في القرن الإفريقي

يتغير المناخ في إفريقيا، وقد بدأت التأثيرات تظهر بالفعل وتطفو على السطح، وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في تقريرها الخامس بالاشتراك مع شبكة معارف التنمية والمناخ (DKN 2014) يتلخص الوضع فيما يلي:

"يقدم تقرير التقييم الخامس دليلاً قوياً على أن ارتفاع درجة حرارة الأرض في جميع أنحاء إفريقيا على مدى الخمسين إلى المائة عام الماضية؛ زاد بالفعل من درجات حرارة السطح بمقدار ٠,٥ - ٢ درجة مئوية على مدى المائة عام الماضية، تشير البيانات من عام ١٩٥٠ فصاعداً إلى تغير المناخ، تغير وتيرة وتواتر بعض الظواهر الجوية المتطرفة والغريبة على إفريقيا بالفعل، وخلال هذا القرن، من المرجح أن ترتفع درجات الحرارة في القارة الإفريقية أكثر وبسرعة أكبر مما هو عليه الحال في مناطق اليابسة الأخرى، لاسيما في المناطق الأكثر جفافاً. ونتيجة لسيناريو الانبعاثات العالية المتزايد؛ سيرتفع متوسط درجات الحرارة أكثر من ٢ درجة مئوية - وهو المستوى المحدد في الاتفاقيات الدولية- في معظم أنحاء القارة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين." كما تقوم (IPCC) باستعراض اتجاهات المناخ الملحوظة والتوقعات المستقبلية في شرق إفريقيا. "إلى نظرة على الملحق".

وبالرغم من أن جميع التوقعات تتفق على أن القرن الإفريقي سيكون أكثر ارتفاعاً في درجات الحرارة، إلا أنه لا يوجد إجماع على ما إذا كانت المنطقة ستكون أكثر رطوبة أو جفافاً. حيث تشير توقعات (IPCC) إلى أن المنطقة سوف تصبح أكثر رطوبة خلال هذا القرن، لكن دراسات أخرى تشير إلى أن الزيادة في هطول الأمطار في موسم الأمطار القصير سيتم تعويضه عن طريق انخفاض هطول الأمطار والجفاف الممتد أثناء موسم الأمطار الطويل الذي تعتمد عليه معظم المحاصيل في المنطقة. (MFA Netherlands 2018).

إن جميع الدراسات، بما في ذلك (IPCC) تتفق على أنه سيكون هناك المزيد من الأحداث الأكثر حدة المتكررة (الجفاف والعواصف)، يتوقع تقرير (IPCC 2014) ارتفاع مستوى سطح البحر



بحلول عام ٢١٠٠ مَّما سيهدد السواحل والمستوطنات في كينيا، إريتريا، الصومال وجيبوتي، وتشمل الآثار المتوقعة فقدان المناطق الصالحة للعيش وكذلك تملُّح طبقات المياه الجوفية العذبة.

يعتبر القرن الإفريقي عُرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ، مثلما أوضحنا في بعض الأبحاث المُسلَّط عليها الضوء أعلاه، فيما يلي حالتان حاليتان حول كيف تتفاعل ضغوط تغيُّر المناخ مع حركيّة الصراعات في منطقة القرن الإفريقي وما حولها. في الحالة الأولى، كيف أن تغيُّر المناخ يجعل الوضع المتوتر أكثر صعوبة، وفي الثانية، كيف ينعكس تغير المناخ واندلاع الصِّراعات تبعاً له على الأمن الغذائي بالمنطقة.

احتمت الأزمة والتوترات بشأن تقاسم مياه النيل بين إثيوبيا، مصر والسودان منذ أن دشنت إثيوبيا في عام ٢٠١١ سد النهضة الإثيوبي العظيم (GERD)، أكبر سد في إفريقيا على النيل الأزرق. (ICG 2019)

مصر قلقة على حصتها، حيث سيقفل السد بشكل كبير من تدفق مجرى النيل، وهو مصدر حوالي ٩٠٪ من إمدادات المياه العذبة في مصر، وتقول مصر إن العبث بتدفق النهر سيؤثر على ملايين المزارعين ويهدد الإمدادات الغذائية لمصر، في المقابل إثيوبيا تقول إن هذا السد هو مفتاح خطط التنمية الوطنية، تنضم السودان إلى إثيوبيا في تأكيد حقها في استغلال مياه النيل لتعزيز التنمية الاقتصادية، على وجه الخصوص، السودان حريصة على الكهرباء رخيصة الثمن الموعودة والإنتاج الزراعي الموسع (ICG 2019).

قد يؤدي الفشل في الاتفاق على المضي قدماً إلى الأمام في سياق ملء خزانات السد، إلى كارثة بيئية وأزمة أمن غذائي مُفاقمة وأزمة سياسية في مصر وصراع محتمل بين مصر وإثيوبيا. في حين أنّ هذه المفاوضات كانت دائماً محفوفة بالمخاطر، إلا أنها أصبحت أكثر صعوبة بسبب الآثار المعقدة لتغير المناخ، وهو من المحتمل أن يجعل امدادات المياه أكثر اضطراباً وأن يؤدي إلى تفاقم نقص المياه وربما يؤثر على مجرى النيل.



التوترات المتعلقة بعلاقات المياه العابرة للحدود في القرن الإفريقي لا تقتصر على مصر وإثيوبيا، أشار تقرير (SIPRI) الصادر في مارس ٢٠٢٠ إلى التوترات المستقبلية المحتملة الناشئة حول نهري جوبا وشبيلي، تشتركان فيهما إثيوبيا والصومال وإلى حد هامشي كينيا؛ بسبب أنه لم يكن هناك اتفاق ثنائي بشأن التعاون الدولي حول استخدام النهر حتى الآن. (Krampe et al. 2020).

في حالة أخرى من احتمالية تضافر العاملين معاً لتغير المناخ والعنف، تفشّي الجراد الصحراوي يكتسح القرن الإفريقي، بتحفيز من الطقس الدافئ غير المعتاد، من قبل سلسلة الأعاصير في شبه الجزيرة العربية والصومال التي لديها دفعة غير شائعة، بالتزامن مع الحرب الأهلية وتضرر نظام الاستجابة اليمني للتعامل مع أزمة انتشار الجراد، والذي كان من شأنه عادة كبح الجراد قبل وصوله إلى القرن الإفريقي (Ahmed 2020).

في فبراير ٢٠٢٠، أصدرت (IPC) التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي -وهي مبادرة متعددة الشركاء بشأن الأمن الغذائي- تنبيهاً من الدرجة الرابعة^٥ حول التأثير المدمر المحتمل لتفشّي الجراد وتكاثره وانتشاره في الأرجاء، وتأثير ذلك الانتشار على الأمن الغذائي في المنطقة. حذرت الأمم المتحدة من أنّ الأمن الغذائي لـ ٢٥ مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة يمكن أن يكون محل تهديد (Beaumont 2020).

لقد زادت جائحة كورونا (COVID-19) من عرقلة جهود مكافحة طاعون الجراد من خلال تعطيل سلاسل الإمداد بالمبيدات وغيرها من المستلزمات (Klein Feld 2020).

خارج نطاق تركيز هذه الورقة، ولكنه مهم أيضاً، مدى تأثر القرن الإفريقي بردود الأفعال السياسية والاقتصادية ذات الصلة بتغير المناخ في أجزاء أخرى من العالم، الأمثلة تشمل استثمارات دول الخليج في (سِلال الخبز) في إثيوبيا والسودان مدفوعة بمخاوف حول الأمن الغذائي أو الاستحواذ على غابات كبيرة كجزء من مخططات التكيف الدولية للمناخ والتي تؤدي

⁵ <http://www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/ipc-alerts/issue-18/en/>



إلى اندلاع صراعات وإحداث قلاقل مع المجتمعات المحلية التي تعتمد بالأساس على الوصول إلى الغابات لكسب قوتها.



النّهج الأوروبي في القرن الإفريقي تجاه المخاطر الأمنية المتعلقة بتغيّر المناخ

يُدرّك الفاعلون الأوروبيون في القرن الإفريقي الأهمية المتنامية للصراعات المتعلقة بالمناخ في المنطقة، حيث عملوا بالفعل على دمج هذه المسألة ضمن مراحل التخطيط المستقبلية، على سبيل المثال (تخطيط الاتحاد الأوروبي لدورة ٢٠٢١-٢٠٢٧ الجارية)، كما يقوم بعض الفاعلين بتوظيف البحث العلمي في تلك المسألة لفهم الروابط الأصيلة بين الصراع والمناخ على نحو أفضل (الدنمارك، على سبيل المثال) في حين أن البعض الآخر يعقد لقاءات ومناسبات تعليمية ذات صلة سعيًا لتطوير سيناريوهات مناخية على المدى الطويل لرفع كفاءة عملية المعالجة والاستجابة (هولندا).

وهكذا، فإنّ عمليات التدخل الأوروبية الحالية تساهم في هذا المجال بعدة طرق على النحو التالي:

دعم جهود المواجهة والصّمود

إذا كان الأمر كما يُشير العلم؛ فإنّ تحديات سبل المعيشة المتفاقمة يمكنها أن تجعل الأفراد أكثر عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، ومن ثم فإنّ الجهود المبذولة للحد من التعرض للصدمات المعيشية يمكنها أن تُقلّل من خطر اندلاع الصّراعات العنيفة. هناك العديد من الأمثلة على تدخلات من أجل المواجهة والصّمود تقدم مرجعاً محدوداً لتعزيز سبل العيش والأمن الغذائي والحد من اندلاع الصراعات، وفيما يلي قائمة ببعض الأمثلة التوضيحية:

- منذ عام ٢٠١٢ نفّذ الاتحاد الأوروبي برنامجاً يسمى RESET (بناء القدرة على المواجهة والصّمود في إثيوبيا) وقد ركّز برنامج سبل العيش على المناطق الأكثر تضرراً من انعدام الغذاء وانعدام الأمن الغذائي تبعاً لذلك، ويعمل البرنامج في آنٍ واحد على مدى ثلاثة آفاق زمنية مختلفة:



على الأجل العاجل أو القصير من خلال توفير الاستجابة اللازمة للأزمات عن طريق صندوق الاستجابة السريعة، وعلى المدى المتوسط من خلال تحسين الخدمات الأساسية وسبل الحماية، وعلى المدى الطويل من خلال مساعدة المجتمعات على التعامل بشكل بناء مع التحديات المتعلقة بالموارد الطبيعية وتغير المناخ والحماية الاجتماعية والنماء الديموغرافي وإدارة مخاطر الكوارث. المرحلة الثانية (مع تمويل إضافي من الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي والتعاون الهولندي والنمساوي) تنتهي بنهاية عام ٢٠٢٠.

- الاعتراف بدورات الجفاف المتكررة في الصومال، حيث بدأت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي مع الحكومة الفيدرالية الصومالية عام ٢٠١٧ في إنشاء إطار المواجهة والمعالجة (RRF) لمحاولة نقل البلاد إلى ما هو أبعد من مجرد التعامل مع الآثار المدمرة لهذا الجفاف؛ إلى معالجة بعض القضايا الأساسية وتعزيز سبل المواجهة والصمود، وهو ما يتضمن تعزيز قدرة الصومال على الاستجابة للتغير المناخي. "إنّ عملية المعالجة وتحديد الأولويات تحت رعاية (RRF) ستكون أول محاولة جادة في الصومال للاصطفاف جنباً إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة الإنسانية والتنمية في سبيل جهود الإنعاش والمرونة ذات الصلة بالجفاف".
- في أكتوبر ٢٠١٩ أنشأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) برنامج الصمود وتوفير التغذية والأمن الغذائي لمدة أربع سنوات بقيمة ٢٨ مليون دولار وبتنفيذ من هولندا؛ يُعدّ البرنامج هو الأول من نوعه في المنطقة الذي يركّز على علاقة التأثير والتأثرين اندلاع الصراعات وانعدام الأمن الغذائي في الصومال، جنوب السودان والسودان، ويسعى إلى تقديم أمثلة جيدة حول كيفية بناء نظام غذائي مرّن في حالة الأزمات الممتدة.
- أدى الجفاف في ٢٠١٠-٢٠١١ إلى قيام هيئة "إيجاد" بتبني "مبادرة صمود مواجهة الكوارث والاستدامة من مخاطر الجفاف (IDDRSI)، التي تُعزز من بناء استراتيجيات وسياسات



وبرامج تنمية مستدامة مبتكرة على مستوى الدول الأعضاء، وعلى المستوى الإقليمي؛ حيث تهدف إلى بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية والاقتصادية المستقبلية، ومن بين ما يعادل تقريباً بليون دولار منذ عام ٢٠١٣ فقد ساهم كل من الاتحاد الأوروبي وألمانيا والدنمارك بحوالي ٢٧٦ مليون دولار، بينما ساهم البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠١٣ بحوالي ٢٠٠ مليون دولار، كما ساهم بنك التنمية الإفريقي بما يقارب ٤٠٠ مليون دولار^٦.

دعم تطوير إدارة الموارد الطبيعية

يمكن للتأثير السلبي للتغير المناخي أو التباين بشأن الوصول إلى الموارد الطبيعية وتوافرها أن يزيد من حدة المنافسة، والتي يمكن أن ينتج عنها حالة من العنف في ظل غياب آليات الإدارة الرشيدة. وهكذا، فإنّ عمليات التدخل التي ساعدت على إدارة وتطوير الموارد الطبيعية وتعزيز آليات حل النزاعات بصورة بناءة؛ أدت إلى بناء نوع آخر من الصمود؛ وهي التي من الممكن أن تساعد على تقليل المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ:

- في عام ٢٠١٣ في دارفور، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ مشروع إدارة تجمعات المياه "وادي الكو" وهو مشروع معني بتوفير سبل المعيشة والسلام والتنمية المستدامة، حيث كان توزيع المساهمات (٦,٨ مليون دولار للمرحلة الأولى وللمرحلة الثانية ١٠ ملايين دولار من الصندوق الائتماني للطوارئ في إفريقيا التابع للاتحاد الأوروبي (EUTF)) حيث ساهم في تحسين سبل المعيشة للمتضررين من الصراع في دارفور من خلال تشجيع التعاون في مجال المياه.

يوضح المشروع مدى فعالية إدارة الموارد الطبيعية، والتي يمكن لها أن تحسن العلاقات حول الموارد الطبيعية، وبالتالي المساهمة في عملية بناء السلام في أنحاء السودان المتأثرة بالصراع، وتحسين مستوى المعيشة عن طريق الزيادات المستدامة في الزراعة وسلسلة القيم الإنتاجية

^٦ IGAD website: <https://resilience.igad.int/resource-mobilization/>



ذات الصلة. كذلك، يمكن أن يساعد استغلال الموارد الطبيعية على نحو غير بناء في زيادة حدة الصراعات، كما أن جهود إدارة الموارد الطبيعية يمكن أن تساعد على التخفيف من الآثار السلبية لمثل هذه التجارة.

- برنامج الحد من صناعة الفحم المستدام وتوفير سبل العيش البديلة (PROSCAL)، وهو برنامج مشترك بين عدد من الوكالات تم تنفيذه من قبل الحكومة الفيدرالية الصومالية، وذلك بالتعاون مع البرنامج البيئي للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة الغذاء العالمية بتمويل كل من الاتحاد الأوروبي والسويد وإيطاليا، تم تشكيل البرنامج بهدف تنسيق التعاون الدولي لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي بمنع تصدير واستيراد الفحم من الصومال. (إلقي نظرة على الإطار الثاني في مقدمة الورقة لمزيد من المناقشة حول حظر الفحم باعتباره أحد آليات درء/منع الصراعات).

التمكين من التنقل والهجرة

في دراستهما المنشورة عام ٢٠١٦ أشار الباحثان فان بالين وموبجورك (Van Baalen and Mobjörk 2016) إلى أن الجماعات الرعوية في القرن الإفريقي غالباً ما تكون في قلب الصراعات والنزاعات المشتركة في المنطقة، وطرحا أن السياسات المتبعة للتقليل من آثار التغير المناخي يمكن أن تساعد في الحد من المخاطر المستقبلية، وعلى وجه خاص فقد نادا بمقاييس لحماية تنقل الرعاة، وطرحا الاتفاقيات الدولية لتأمين الحركة عبر الحدود.

وعلى ذات النمط، في فبراير ٢٠٢٠ تم إقرار بروتوكول حرية الحركة للأفراد في نطاق دول إيجاد في الإقليم الشرقي من القارة الإفريقية، وتم التصديق عليه على المستوى الوزاري (وهو ما تضمن إبرام مشروع لمدة ثلاث سنوات بتمويل من الصندوق الانتماني الأوروبي للطوارئ بإفريقيا EUTF)، وفي مارس ٢٠٢٠ تم إقرار البروتوكول على مستوى السُفراء، وسيسهل المشروع عملية انتقال وتنقل الماشية بشكل رسمي في المنطقة، ويتضمن عملية رسم الممرات/الطرق وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء حول حركة الرعاة، ويهدف البروتوكول إلى تسهيل حركة الرعاة



في جميع أنحاء المنطقة، وتشجيع التفاعلات الإيجابية بين الدول الأعضاء وخاصة بين الأجهزة الأمنية المعنية.

وفي عام ٢٠١٩، تمت مناقشة ورقة بحثية بمعهد التنمية الألماني (GDI) سلّطت الضوء على تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة، بشأن حرية الحركة في منطقة إيجاد وما إذا كان يمثل ذلك تعارضاً مع سياسات وأولويات الهجرة الحالية للاتحاد الأوروبي، والذي يتعرض لانتقاد لتركيزه الشديد على منع الهجرة غير المُقنَّنة من إفريقيا إلى أوروبا. ترى المؤلفة أن المسؤولين الرسميين في كل من الاتحاد الأوروبي وإيجاد أكدوا أن مفهوم حرية الحركة الإقليمية يتماشى مع مصالحهما الإقليمية (حيث تعزيز عملية التنمية وإتاحة الفرص الاقتصادية في المنطقة، وهو ما يساعد السكان على سهولة التحرك داخل المنطقة والاستفادة من هذه الفرص، ممّا يؤدي إلى الحد من الهجرة إلى أوروبا).

تعزيز مؤسسات السلم والأمن القومية والإقليمية

تلعب المؤسسات الوطنية دوراً حاسماً من أجل نشر السلام ودرء الصراعات، وكذلك المنظمات الإقليمية بما في ذلك الاتحاد الإفريقي وهيئة إيجاد، حيث يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز آليات حل النزاعات في منطقة القرن الإفريقي، وعلى نطاق أوسع لمؤسسات الحكم، بهدف المساهمة في رفع كفاءة حل النزاعات والصراعات في المنطقة بما في ذلك الصراعات ذات الصلة بتغير المناخ، وفيما يلي بعض الأمثلة التوضيحية:

- يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لجهود مؤسسات السلم والأمن لكل من الاتحاد الإفريقي وإيجاد، كما يؤيد عمليات دعم السلم الإقليمية الهامة بما في ذلك ما قامت به إيجاد في الصومال ٢٠٠٢-٢٠٠٤، أيضاً ما قدمه الاتحاد الإفريقي من لجنة رفيعة المستوى لقضية انفصال جنوب السودان والصراع الواقع عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى وساطة إيجاد في جنوب السودان التي انتهت بالوصول إلى اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠١٥.



- قام الاتحاد الأوروبي بتمويل وحدة السلام الإفريقية التابعة للاتحاد الإفريقي بـ ٣,٥ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٤، وهو ما ساعد على تغطية تكلفة بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM)، وكذلك آلية المراقبة ووقف إطلاق النار والترتيبات الانتقالية في جنوب السودان (CTSMM)، وآلية الإنذار المبكر القاري للاتحاد الإفريقي (التي لعبت دور الوساطة في السودان وجنوب السودان والصومال وأوغندا، ودور آخر في درء العنف الانتخابي في كينيا).^٧
- لسنوات عدة، عُدَّ الاتحاد الأوروبي أحد أكبر المانحين لإيجاد، حيث قدم ٨٠ مليون دولار في الفترة من عام ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠ (Castillojo 2019⁸).
- كما كان الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي لآلية الإنذار المبكر والتدخل السريع في الصراعات التابعة لمنطقة إيجاد (CEWARN)، وللآلية مهمة خاصة تتمثل في تركيز معظم أعمال الإنذار المبكر في المناطق الحدودية والرعية في منطقة القرن الإفريقي، تحت مسمى تجمع كاراموجا (عبر حدود إثيوبيا، السودان، كينيا وأوغندا) المجموعة الصومالية (تشمل المناطق العابرة للحدود في إثيوبيا، كينيا والصومال) تجمع الدخيل (عبر المناطق الحدودية لجيبوتي وإثيوبيا)^٩ نظراً لأنَّ أغلب المناطق/الحالات التي تم تحديدها يُحتمل أن يندلع بها عنف و/أو صراع، لذا فهي تعمل على نزع فتيل الصراعات كي لا تحدث ومنع تصعيدها حال حدوثها، تلك التي تنتج عن قضايا احتدام المنافسة على الموارد كما تمت الإشارة إليها في بداية الورقة.

⁷ <https://www.africa-eu-partnership.org/en/financial-support-partnership-programme/african-peace-facility>

⁸ جاء تقسيمها على النحو التالي: ٤٠ مليون دولار لدعم السَّلم والأمن بالمنطقة، و٢٥ مليون دولار لدعم إدارة الموارد الطبيعية برشادة، و٥ مليون دولار لبناء القُدرات فيما يخص المواجهة والصَّمود أمام التحديات التي تُكابدها المنطقة، و ١٠ مليون دولار لدعم التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء في هيئة إيجاد.

⁹ <http://www.igadregion.org/cewarn/>



كانت آلية الإنذار المبكر (CEWARN) قد بدأت مؤخراً في جمع بيانات حول الطقس والمناخ من وكالة شقيقة وهي "مركز التنبؤ بالمناخ" التابع لإيجاد، وجاء في تحليلاته على سبيل المثال البيانات حول الجفاف المتوقع، والتي تشير إلى التغييرات المحتملة للحركات الرعوية أو زيادة التوترات حول نقاط تمركز المياه.

- مبادرة حوض النيل (NBI) وهي شراكة بين دول نهر النيل، تم دعمها من قبل البنك الدولي ومجموعة من الفاعلين الأوروبيين، وفي عام ٢٠١٧ قدم الاتحاد الأوروبي وألمانيا مساهمة مشتركة قدرها ١٣,٥ مليون دولار لبرنامج إدارة المياه عبر الحدود للمساعدة في تطوير آليات للتعاون قائمة على المعرفة بإدارة المياه ودرء الصراعات والحفاظ على الموارد المشتركة، ولسوء الحظ جمّدت مصر عضويتها في مبادرة حوض النيل NBI عام ٢٠١٠ عندما بدأت تتصاعد وتيرة التوترات بشأن تقاسم مياه النيل، رغم ذلك ووفقاً لـ "مجموعة الأزمات الدولية - ICG" فلا تزال المبادرة تقدم المنصة الأوسع للمناقشة -ويمكن صياغة توافق على مستوى دول الحوض للاستفادة القصوى من استخدام الموارد وتجنب الصراع- (بالمقارنة مع المحادثات الثلاثية المستمرة التي تنطوي فقط على مصر، إثيوبيا والسودان، والتي ركزت بشكل محدد على قضية سد النهضة).

- وفي بعض الحالات فإن التدخل يهدف لتعزيز الجانب المؤسسي لدى الحكومات الوطنية بحيث تستطيع بسط سلطاتها على إقليمها، مثال: حالة الصومال، حيث تواجه الحكومة الفيدرالية مجموعة من التحديات كالتنمر والإرهاب وكذلك الجفاف والفيضانات، وقد منح "الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ بإفريقيا" التابع للاتحاد الأوروبي (EUTF) مبلغ ١٠٣ مليون دولار بصورة نقدية مباشرة في مايو ٢٠١٨ لتقوية موقف الحكومة الفيدرالية الصومالية، أيضاً كان الهدف من المنحة المالية مساعدة الصومال على الخلاص من الديون المتأخرة لصالح مؤسسات التمويل الدولية، بالإضافة إلى تقليل الديون عبر مبادرة البلدان الأقل نمواً المثقلة بالديون التابعة لصندوق النقد الدولي، لقد تلقى



الصومال بالفعل دعماً بتقليل عبء الديون من مؤسسات التمويل الدولية في مارس ٢٠٢٠، ومن المأمول أن يساعد ذلك الحكومة الصومالية على الاستمرار في زيادة قدرتها على تقديم الخدمات لمواطنيها.

جهود التدخل من أجل درء الصراعات

على نطاق أصغر مقارنةً بصور الدعم الموضحة سابقاً، هناك أيضاً عدد من أنشطة درء الصراعات الأقصر زمنياً والتي تتناول نهج الصراعات المتعلقة بالمناخ من زاوية درء الصراعات:

- صندوق دعم الاستقرار في الصومال (SSF) هو صندوق متعدد الجهات المانحة؛ أنشئ في عام ٢٠١٢ لمعالجة (الدوافع الهيكلية للصراع وعدم الاستقرار، مع التركيز على معالجة جذور الخلل الرئيسة الدافعة للصراع السياسي، وحماية العلاقات الاجتماعية الحكومية، وزيادة المشاركة الشعبية في دوائر الحكم، وتقليل الضعف المؤدي للصراع في المناطق المستهدفة).^{١٠} على سبيل المثال عام ٢٠١٧-٢٠١٨ قام الصندوق بتمويل مشروع استجابة لحالات الطوارئ المتمثلة في الجفاف في كل من "صول" و"سناج" و"باري" بالصومال، وتعد تلك المدن ثلاثة من المناطق الخمسة الأكثر تضرراً بالجفاف في الصومال والأكثر عرضة لخطر الصراعات الناتجة عن النقص الشديد للمياه.

وهناك الكثير من هذه المناطق الرعوية؛ خاصةً الواقعة في منطقة سياسية حساسة بين كل من أرض الصومال وبونتلاند، حيث ادّعاء ملكية هذه المنطقة؛ بالتالي هي أكثر عرضة للتلاعب والاستغلال السياسي. وباستثمار ٢ مليون دولار فقط؛ ركّز المشروع على بناء وإعادة تأهيل المرافق المائية وضخ أموال في المجتمعات من خلال الاستثمار في الشركات المحلية لتحسين سبل

^{١٠} المساهمون في صندوق دعم الاستقرار في الصومال هم: الدنمارك، السويد، هولندا، النرويج، الاتحاد الأوروبي، ألمانيا والمملكة المتحدة:

[/http://stabilityfund.so/about-us](http://stabilityfund.so/about-us)



المعيشة وخلق فرص عمل للنساء والشباب، وقد نجح في المساعدة على تجنب الصراع في هذا الموقف بالذات.

كما تم تمويل مشروع مماثل في نفس الفترة الزمنية في مناطق أخرى هي: باي، باكول وجيدو (Bay, Bakool and Gedo) وقد ركزت أيضاً على الحد من الصراعات المجتمعية الناتجة عن المنافسة المائية التي تُغذي التوترات داخل المجتمعات، ولكن هذه المرة كان التركيز على المجتمعات التي شهدت على نطاق واسع تحرك قطاع كبير من الأشخاص نحو الهجرة والنزوح نتيجة الجفاف.

- وفي الإطار ذاته، تُوفر آلية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والسلام (IcSP) مساعدات قصيرة ومتوسطة الأجل لمنع نشوب الصراعات والاستجابة للأزمات وعمليات بناء السلم، المصممة من أجل تجسير ومد الصلة بين قضايا التنمية والأمن. في ظل مشروعات مُنتشرة في أكثر من ٧٥ دولة، بلغت ميزانيتها للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ نحو ٢,٣ بليون دولار؛ وقد تم إنفاق حوالي ٣١٪ منها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء (Bergmann 2018).

إن قضية هشاشة المناخ والجهود المبذولة لبناء السلام تترجع على رادار آلية الاتحاد الأوروبي (IcSP) حيث سعت إلى تنفيذ مشروع إدارة المياه في دارفور المُشار إليه سابقاً في دراسة الحالة هذه، وعلى وجه التحديد التدابير التجريبية لزيادة القدرة على المواجهة والصمود أمام مخاطر هشاشة المناخ.



المثال الثاني: العقوبات والإرهاب والبيئة

في عام ٢٠١٣، أدرج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حظراً على تجارة الفحم ضمن قائمة العقوبات المفروضة على الصومال نتيجة لسيطرة حركة الشباب المجاهدين على تجارة الفحم، حيث بلغت القيمة السوقية الاجمالية المقدرة لصادرات الفحم في عام ٢٠١٤ ما قيمته ٢٥٠ مليون دولار سنوياً، وكان أغلب الربح من الصادرات موجهاً إلى أسواق الخليج. لقد فقدت حركة الشباب السيطرة على ميناء "كيسمايو" عام ٢٠١٢، ممّا قلّص من دورها في تجارة الفحم، ومن عام ٢٠١٥-٢٠١٦ بدأت دول الخليج في تنفيذ الحظر بنشاط التجارة ممّا قلل من عائدات حركة الشباب من التجارة الملوثة للبيئة.

من المؤكد أن استغلال الموارد الطبيعية يمكن أن يساعد على تأجيج صراعات معينة، وجاء هذا الحظر كمحاولة للسيطرة ومنع حدوث ذلك، وهو ما أبدى فعاليته؛ حيث نجح في خفض عوائد حركة الشباب من تجارة الفحم غير المشروعة والتي سبق لها أن حققت نجاحاً كبيراً، من ناحية أخرى لم تؤثر تلك المحاولات على عمليات الحركة أو فعاليتها، حيث نجحوا في تحصيل الإيرادات من مصادر أخرى مثل: فرض الضرائب على الأنشطة التجارية المشروعة والتي زادت في تلك الفترة.

ثانياً: لازالت تجارة الفحم غير المشروعة مستمرة، ربما قلّ معدلها لكن لاتزال نشطة، وتمثل مصدر استفادة حالية لإحدى الولايات الفيدرالية الناشئة كـ"ولاية جوبالاند" كما تستخدمها هذه الولايات لتمويل معركتهما ضد حركة الشباب.

ثالثاً: يؤدي استمرار التجارة غير المنظمة للفحم إلى تفاقم التدهور البيئي ممّا يسهم بشكل كبير في إضعاف صمود الصومال أمام تغير المناخ، وعلى الرغم من جمع العقوبات للمخاوف بين تمويل الإرهاب والتدهور البيئي؛ لازال التحدي الرئيس في محاولة معالجة كلتا المشكلتين باستخدام نفس الأداة.



دعم جهود التكيف والمواءمة الخاصة بتفهم حساسية الصراعات المتعلقة بالمناخ

قد يمثل هذا النمط من التدخل شكل الاستجابة على المدى الطويل لتناول الصلة بين اندلاع الصراعات وتغير المناخ، لأنه في نهاية المطاف لأي قدرة تكيفية تم إنشاؤها، فإن المأمول منها أن تحُد من مخاطر الصراعات الناتجة عن التغير المناخي. ومع ذلك يجب أن تكون الجهود المبذولة للتكيف مع تغير المناخ ذات قدرٍ وافرٍ من تفهم حساسية تلك الصراعات؛ وإلا فإنها قد تتسبب في تأجيج الصراعات (كما تمت الإشارة في المثال الأول من الورقة، والذي رتب توقف المشروع لأجل غير مُسمى):

- يعتبر التحالف العالمي لتغير المناخ (GCCA+) مبادرة من الاتحاد الأوروبي لمساعدة أكثر دول العالم عُرضةً وهشاشةً لجعلها أكثر قدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية من خلال دعم مشروعات التكيف وتخفيف وطأة تلك التغيرات. وبميزانية بلغت ٧٥٠ مليون دولار في الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢٠ تم تمويل أربع مشروعات في منطقة القرن الإفريقي بالتركيز على عملية التكيف، وبشكل خاص فقد دعمت المبادرة (GCCA+) مشروع بتكلفة ١٠ ملايين دولار في إثيوبيا لبناء القدرات الوطنية والمعرفية بشأن اجراءات مواجهة التغير المناخي، ومشروع بتكلفة ١١ مليون دولار في أوغندا لبناء القدرات المجتمعية وقدرات المزارعين التجاريين والحكومة للتعامل الرشيد مع تغير المناخ، ومشروع بقيمة ١٠ ملايين دولار في السودان كمساهمة في منع ومحاربة التصحر من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، و٣ ملايين يورو في جيبوتي استجابةً لتغير المناخ في قطاعات الطاقة والمياه^{١١}.
- المرفق العالمي للبيئة (GEF) الذي تم إنشاؤه عام ١٩٩١، وكذلك صندوق المناخ الأخضر (GCF) الذي أنشئ عام ٢٠١٠؛ حيث تم إنشاء كلاهما بناءً على اتفاقيات مناخية دولية

¹¹ GCCA+ website: Factsheet— <https://www.gcca.eu/stories/gcca-factsheet-building-climate-resilience-most-vulnerable-countries>; and programme listing by country— <https://www.gcca.eu/programmes-countries-0>



تهدف إلى تمويل الاحتياجات الهائلة للتكيف، والتخفيف من آثار تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، ويتلقيا تمويلهما من الدول الأوروبية، وقد تم انتقادهما لكونهما أدوات غير عمليتين، تسببان بالبطء وعدم السلاسة في تنفيذ العمليات التطبيقية والتقنية محل الحاجة.

هكذا، أوضحت الأنشطة الممولة المساعدة لدول إيجاد في إعداد خطط التكيف الوطنية (NAPA)، وتقديم الدعم للأعمال التجارية الزراعية، حيث رأس المال على المدى الطويل، وتطوير نظم المعلومات المناخية، وتعزيز القدرة على التكيف ومواجهة المجتمعات في بقاع مختلفة من القرن الإفريقي. حيث يعمل المرفق العالمي للبيئة في جميع الدول الأعضاء بإيجاد بالتشارك مع وكالات الأمم المتحدة المعنية والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، في حين أن صندوق المناخ الأخضر قد اقتصرته جهوده حتى الآن في كينيا وأوغندا وإثيوبيا بالتركيز على التمويل لتقديم حلول للطاقة المتجددة.



ملخص ختامي للأفكار

سعت دراسة الحالة هذه إلى توفير نظرة عامة لبعض الروابط العلاقاتية، سواءً في الأدبيات أو على أرض الواقع في منطقة القرن الإفريقي، حيث الربط بين تغيّر المناخ واندلاع صراعات عنيفة في هذه المنطقة، وهو ما أدى إلى زيادة كثافة عمليّات التدخّل الأجنبية فيها.

تواصل أوروبا التفكير في مواجهة التحديات أمام تحقيق الأمن المناخي، فيما يلي بعض الاعتبارات حول التدخلات في هذا المجال :

١- يمكن أن يوفر العمل على كبح جماح الصراعات المتعلقة بتغيّر المناخ فرصة لتعزيز جهود بناء الدولة.

٢- سيستغرق الأمر الكثير من الجهد على المدى القصير والطويل لتأثيرات التغيرات المناخية المؤدية إلى اندلاع الصراعات بالمنطقة.

٣- بالإضافة إلى دراسة كيف يحدث تصعيد في الصراعات المحلية أو المجتمعية، سواء تلك المقصودة من خلال التلاعب أو الاستغلال، أو غير المقصودة والمؤدية رأساً إلى صراعات أكبر وأوسع نطاقاً، وذلك كله مفيد في التحليل لضمان وجود عملية تدخّل بناءة.

٤- تنسيق الجهود لسد الفجوة بين الجانبين النظري والممارسة السياسية العملية مما يساعد على جني ثمار الجمع بين المسارين.

٥- وتشتمل كذلك على مخاوف بُناة السّلام في تلك المنطقة بشأن مخاطر تعميم اعتباراتها الأمنية مما يؤثر بالسلب على إغفال المسؤولية الفردية، ومن ثم الإفلات من المحاسبة.

الفرص المتاحة نتيجة عملية التدخّل في الصراعات المتعلقة بتغيّر المناخ

بدأت هذه المنطقة في جذب الانتباه والتدخلات المخطط لها مسبقاً، كما أنه من الواضح أن إحدى الطرق الرئيسة لتناول تغيّر المناخ تتمثل في استراتيجيات التكيف والمواءمة للحكومات



على المدى الطويل، وفي القرن الإفريقي تحتاج العديد من الحكومات الهشة إلى الدعم لتعزيز القدرات الحكومية والمؤسسية. وهذا الأمر ليس بجديد؛ حيث اعتاد الشركاء الدوليون والمؤسسات متعددة الجنسيات دعم هذا النمط منذ زمن بعيد، وكذلك فإن إلحاح التعامل مع قضايا بيئية معينة يمكن أن يمثل فرصة للتدخلات الدولية، حيث تمثل ندرة الموارد باعثاً على التعاون بديلاً عن المنافسة والصراع، على سبيل المثال يمكن استخدام مفاوضات النهر العابرة للحدود بين الصومال وإثيوبيا والمتعلقة بحوض جوبا-شابيل (Juba-Shabelle) كوسيلة لدعم السلطات الصومالية في بناء مؤسساتها الداخلية ووضع بعض قضاياها المؤججة للصراعات جانباً لإعداد نفسها لهذه العملية الدولية؛ ستحتاج فرصة بناء الدولة هذه إلى تحقيق التوازن تجاه البعد السياسي للصراع المتعلق بتغير المناخ ودور الدولة المحتمل كفاعل أصيل في الصراعات المرتبطة بتأثير المناخ على الموارد.

التركيز على الفترات الزمنية الطويلة

يبدو أن آثار تغير المناخ أو التقلبات المناخية تتواجد كُليةً في القرن الإفريقي، وبسبب هشاشة المنطقة ووهن شعوبها يتم تضخيم تلك الآثار، على سبيل المثال لا يلزم أن يكون الطقس حاداً حتى يكون تأثيره السليبي كبير، إذ يتم جمع استثمارات ضخمة بهدف تمكين المواطنين من الاستجابة لهذه الظروف المتغيرة، بما في ذلك بناء قدرات مواجهة المجتمعات المستضعفة وصمودها سعياً وراء تقليل خطر اندلاع الصراع. يحظى هذا العمل بأهمية كبيرة ولكنه مختلف عن العمل على المدى الطويل في فهم ومعالجة الدوافع الصراعية التي قد تتفاقم بسبب تغير المناخ على المدى الطويل، إنّ الفترة الزمنية المعنية بتغير المناخ وتخطيط التكيف الأساسي تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ عاماً على الأقل، وهو ما يُشكل تحدياً لمعظم عمليات التخطيط ودورات المخصصات المالية، ويزداد التحدي عندما تتداخل الأزمات وتستنزف جميع الموارد المتاحة ومساحات الاهتمام في سياقات هشة ومأزومة كمنطقة القرن الإفريقي.



تصاعد وتيرة الصراعات والتدخل المبكر

ربما هناك مواقف معينة كالمناوشات المحلية محدودة الكثافة على الموارد بين الرعاة والمزارعين، يتم إحباطها بنجاح من خلال الآليات التقليدية لحل المناوشات أو استخدام آليات الإنذار المبكر مثل Cewarn أو حتى من خلال التدابير الوقائية لتدعيم الاستقرار وغيرها من الحالات التي يتم التصعيد فيها بشكل كبير حال تُركت على ما هي عليه من دون تدخل بناءً.

يصف المسار الخامس الذي حدده الباحثان فان بالين وموبجورك (van Baalen and Mobjörk 2016) كيف تستغل النخب السياسية في بعض الأحيان التنافس على الموارد سياسياً، وتصبغها بالصبغة الوطنية بشكل أكبر؛ مما يؤدي إلى زيادة حدته وتفاقمه، وبما أن تغيير المناخ يزيد من احتمال اندلاع مناوشات تصل حد الصراع على الموارد فإنّ الفهم الأفضل لمسارات التصعيد هذه سيكون شديد الأهمية، خاصةً عند النظر إلى المشهد السياسي الأوسع نطاقاً في جميع أنحاء المنطقة، حيث النمو المتسارع للسكان، والاتجاه نحو التمدن من قبل الشباب، وترنح الهوية الإثنية، والتحوّلات السياسيّة المُهتزة، وثقافة التعدي المتبادل في المنطقة في حالات المناوشات على الموارد المحدودة بطول المناطق التماس الحدودية. وبالمثل فإنّ الخبرة الكبيرة في التدخل المبكر السياسي مع الأطراف المناسبة وبالطريقة المناسبة لمنع التصعيد هي أيضاً نقطة مهمة، وممكنة في الوقت نفسه من خلال تطوير أدوات الرقابة ورسم الخرائط الفعّالة لتحديد القضايا المحلية مع القدرة على درء اندلاع الصراعات.

سد الفجوة بين الإطاريين النظري (في الأدبيات) والسياسي (في الجانب العملي) على الأرض

أنّ العمل على إحداث ربط ما للصراع بالتغير المناخي بطبيعته أصيل الصلة بالشق السياسي، هكذا وبالطريقة نفسها، فإنّ بناء السلام والمحللين لمُلمون بالخصائص الاجتماعية والسياسية للمجتمعات والدول، كما يتمتعون بميزة الفهم العميق لملامح مخاطر المناخ والضغط البيئية في المنطقة، وهو ما يدعو إلى التنبؤ بالمناخ وتأثيراته حيث سهولة الفهم والوصول.



ربما يعني هذا ترجمة بيانات التنبؤات المناخية إلى سيناريوهات مستقبلية أو توقع التكلفة مقابل الخسائر أو تحليلات الاقتصاد السياسي، وهو أمر يساعد على حسن التصرف واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، حيث تُغذي بيانات المناخ تحليلات الأمن الغذائي على المدى الطويل، وهناك حاجة إلى التفكير في كيفية دمج تحليلات بناء السلام والاقتصاد السياسي معاً، (إلقي نظرة على المثال التوضيحي بالإطار الثالث).

وبالمثل، يمكن لممارسي التكيف والمواءمة مع التغيرات المناخية الاستفادة من فهم وتجارب الممارسين من ذوي الاختصاص في بناء السلام في التعامل مع الجانب السياسي من عملية التكيف والمواءمة.

المثال الثالث: التطلع نحو المستقبل

تتسم منطقة القرن الإفريقي بسرعة التمدُّن كسمة رئيسة، كما أن النمو المُضطَّرد للمدن يمكن أن يشكل خطراً ودافعاً على الصِّراع إن لم تتم إدارته بشكل رشيد. على سبيل المثال (الزيادة السكانية في المناطق العشوائية الفقيرة، زيادة أعداد النازحين، ارتفاع معدلات البطالة، انتشار الجرائم، التجنيد في الجماعات الإرهابية، الانتهاكات الشرطية، وما إلى ذلك).

يمكننا أن نضيف الآن "تغيُّر المناخ"، حيث يُشير البنك الدولي إلى تقرير جراوندس-ويل (Groundswell) الصادر عام ٢٠١٨ بشأن النزوح الداخلي الناتج عن تغيُّر المناخ، ويوضح أن تغيُّر المناخ سيدفع حوالي ٨٦ مليون شخص في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى الهجرة الداخلية بحلول عام ٢٠٥٠. كما سيكون خيار الهجرة ناجم عن الآثار البطيئة لتغير المناخ، عن طريق الانتقال من مناطق أقل قابلية للحياة، حيث ندرة المياه والمحاصيل، ومن المناطق المتأثرة بارتفاع منسوب سطح البحر والعواصف الشديدة.

على سبيل المثال، تُظهر البيانات الواردة بالتقرير أن نيروبي ستكون وجهة مهمة للهجرة الداخلية بسبب المناخ، لتمتعها بظروف مناخية أفضل تساعد على الزراعة وكذلك فرص أفضل لكسب العيش، بينما يمكن لأديس أبابا بحلول عام ٢٠٥٠ أن تكون مصدراً للهجرة



الخارجية بسبب انخفاض كل من حصة المياه وإنتاجية المحاصيل. ومن المتوقع في إثيوبيا أيضاً تنامي عدد السكان بشكل كبير في المدن حتى عام ٢٠٥٠. كما أنه من المحتمل انجذاب السكان إلى المدن الهامشية.

تفيد هذه البيانات العاملين في التخطيط العمراني، وكذلك أولئك الذين يعملون على الحد من مخاطر الصراعات المتعلقة بالمناخ، حيث إن التخطيط والعمل الاستباقي يمكن أن يُساعدا في التخفيف من وطأة المخاطر المحتملة والمُحدقة بالمنطقة.

المصدر: البنك الدولي، تقرير جراوندس-ويل (Rigaud et al, 2018)

نظرة في المخاطر المتعلقة ببناء السلام

تُعتبر الجهات السياسية الفاعلة ومؤسسات الحكم الرشيد على وجه التحديد، بمثابة مفتاح لتشكيل التداعيات الأمنية المتعلقة بتغير المناخ، والاستجابة لمثل هذه المخاطر المتشابكة تكمن أولاً وقبل كل شيء في أولئك الذين يعملون على توفير الاستقرار ودرء الصراعات والتكثيف والمواءمة مع ما ينشأ منها بدلاً عن النهج الأمني الصّرف في التعامل مع مثل هذه التحديات. وذلك في منطقة مثل القرن الإفريقي التي شهدت نهجاً قائماً على الإفراط في الحلول الأمنية وتغليبها على ما سواها في قضايا عديدة منها (الإرهاب والهجرة)، لذا يبقى هناك مخاطر قائمة متمثلة في الإفراط في اعتماد الحلول الأمنية في معالجة تلك القضايا.

وعلى الرغم من أن ذلك سيوفر الكثير من الموارد لعمليات تدخل ببناءة من أجل درء وحلحلة وحل صراعات من هذا القبيل، إلا أنه أولاً: من الممكن أن يحدث أثراً سلبياً من حيث الاستجابة الفعلية على الأرض، خاصةً مع المؤسسات الأمنية. وثانياً: يُثير الفاعلين في بناء السلام مخاوف جادة بشأن محو مسؤولية الفاعلين في الصراعات من خلال التركيز المُفرط على مسألة تغيير المناخ إلى الدرجة التي يظهر بها وكأنّ تغير المناخ هو السبب الأوحـد لاندلاع بعض الصراعات وليس البشر وكيانات أخرى معنوية يختارون طواعيةً سلك طريق الصراع بغض النظر عما إذا



كان هناك مُغذيات ومُحرّكات لتلك الحالة الصراعية أم لا. كلا هذين الشّاعلين يستحقّان أن يُستكشفا ويُسلّط عليهما الضّوء في دراسات وأعمال بحثيّة تأت بعد.



قائمة المراجع

Ahmed, K. 2020: Locust crisis poses a danger to millions, forecasters warn, The Guardian, available here: <https://www.theguardian.com/global-development/2020/mar/20/locust-crisis-poses-a-danger-to-millions-forecasters-warn>

Alemayehu, A. 2019: Why should Ethiopians care about urbanization? Jobs, infrastructure, and formal land and housing, World Bank Blog, available here: <https://blogs.worldbank.org/african/why-should-ethiopians-care-about-urbanization-jobs-infrastructure-and-formal-land-and-housing>

Beaumont, P. 2020: Huge locust swarms raise fears of food shortages in South Sudan, The Guardian, available here: <https://www.theguardian.com/global-development/2020/feb/20/huge-locust-swarms-raise-fears-of-food-shortages-in-south-sudan>

Bergmann, J. 2018: A bridge over troubled water? The Instrument contributing to Stability and Peace (IcSP) and the security-development nexus in EU external policy, Discussion Paper, No. 6/2018, ISBN 978-3-96021-062-7, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE), Bonn

Castillejo, C. 2019: The influence of EU migration policy on regional free movement in the IGAD and ECOWAS regions, Discussion Paper, No. 11/2019, ISBN 978-3-96021-101-3, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE), Bonn, <http://dx.doi.org/10.23661/dp11.2019>



Climate and Development Knowledge Network 2014 The IPCC's Fifth Assessment Report: What's in it for Africa, available here: https://cdkn.org/wp-content/uploads/2014/04/AR5_IPCC_Whats_in_it_for_Africa.pdf

De Waal, A. and Ibreck, R. 2016: A Human Security Strategy for the European Union in the Horn of Africa, paper commissioned by the Human Security Study Group

European Commission 2020: Joint Communication to the European Parliament and the Council, Towards a Comprehensive Strategy with Africa

European Union Council 2011: Conclusions on the Horn of Africa, 3124th Foreign Affairs Council Meeting, Brussels, 14 November 2011; Annex: A Strategic Framework for the Horn of Africa, available here: https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/126052.pdf

European Union Council 2020: Conclusions on Climate Diplomacy adopted at the 3742nd meeting of the Council on 20 January 2020, available here: <https://www.consilium.europa.eu/media/42177/st05033-en20.pdf>

Federal Government of Somalia 2018: Somalia Recovery and Resilience Framework, available here: http://mop.gov.so/wp-content/uploads/2018/07/Somalia-RRF-Summary-Report_final_layout6July2018-2.pdf



Giles, C. 2018: Ethiopia is now Africa's fastest growing economy, CNN, available here: <https://edition.cnn.com/2018/04/24/africa/africa-largest-economy/index.html>

Krampe, F., Van De Goor, L., Barnhoorn, A., Smith, E., and Smith, D. 2020: Water Security and Governance in the Horn of Africa, SIPRI Policy Paper No. 54

Healy, S. 2009: Peacemaking In The Midst Of War: An Assessment of IGAD's Contribution To Regional Security, Crisis States Working Paper, Royal Institute of International Affairs

Healy, S. 2011: Hostage to Conflict: Prospects for Building Regional Economic Cooperation in the Horn of Africa, a Chatham House Report

Intergovernmental Authority on Development (IGAD) website: (n.d.) <https://igad.int/about-us/the-igad-region>

Intergovernmental Panel on Climate Change 2014: Fifth Assessment Report. Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects (Chapter 12: Human Security, Chapter 19: Emergent Risks and Key Vulnerabilities), and Part B: Regional Aspects (Chapter 22: Africa).

International Crisis Group 2019: Bridging the Gap in the Nile Waters Dispute, Africa Report N°2

Kleinfeld, P. 2020: COVID-19 hampers response as 'perfect storm' of locusts builds in East Africa, The New Humanitarian, available here:



<https://www.thenewhumanitarian.org/feature/2020/04/28/locusts-Africa-Kenya-Uganda-Ethiopia-Somalia>

Ministry of the Foreign Affairs of the Netherlands 2018: Climate Change Profile: Greater Horn of Africa, Ministry of the Foreign Affairs of the Netherlands, available here: <https://www.government.nl/documents/publications/2019/02/05/climate-change-profiles>

Rigaud, K., de Sherbinin, A., Jones, B., Bergmann, J., Clement, V., Ober, K., Schewe, J., Adamo, S., McCusker, B., Heuser, S., and Midgley, A., 2018: Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration. Washington, DC: The World Bank.

Rüttinger, L., Stang, G., Smith, D., Tänzler, D., Vivekananda, J. et al. 2015: A New Climate for Peace – Taking Action on Climate and Fragility Risks. Adelphi, International Alert, the Wilson Center, EUISS

Van Baalen, S. and Mobjörk, M., 2016: A Coming Anarchy? Pathways from Climate Change to Violent Conflict in East Africa (Stockholm University and Stockholm International Peace Research Institute: Stockholm, 2016)

World Economic Forum 2019: Ethiopia is Africa's new growth engine – here's why, available here: <https://www.weforum.org/agenda/2019/09/5-reasons-why-ethiopia-could-be-the-next-global-economy-to-watch/>



ملحق دراسة الحالة: الاتجاهات المناخية المرصودة والتوقعات المستقبلية في شرق إفريقيا^{١٢}درجة الحرارة المرصودة (Observed Temperatures):

شهدت المناطق الاستوائية والجنوبية من شرق إفريقيا ارتفاعاً كبيراً في درجة الحرارة منذ أوائل الثمانينيات. كذلك فإنّ متوسط درجات الحرارة الموسمية قد ارتفعت أيضاً في أجزاء عديدة من شرق إفريقيا في الخمسين سنة الماضية. كما أن الدول المتاخمة لغرب المحيط الهندي قد شهدت درجات حرارة أكثر دفئاً، مع موجات حرارة متعاقبة أكثر بين عامي ١٩٦١ و٢٠٠٨.

درجة الحرارة المتوقعة (Projected Temperatures):

بالتزامن مع سيناريوهات الانبعاثات التي تتراوح من المتوسطة إلى العالية، تُشير التوقعات إلى ارتفاع درجات الحرارة العظمى والصُّغرى حول منطقة شرق إفريقيا الاستوائية، ومناخ أكثر دفئاً في غالب الأيام مقارنة بالمعتاد منذ منتصف وحتى نهاية هذا القرن. حيث تظهر نماذج المناخ ارتفاع درجة الحرارة في إثيوبيا خلال جميع المواسم الأربعة، والتي قد تؤدي إلى المزيد من الموجات الحرارية المتعاقبة.

معدلات هطول الأمطار المرصودة (Observed Rainfall):

هطول الأمطار في شرق إفريقيا متنوع للغاية وقتاً ومكاناً. فالعديد من العمليات الفيزيائية، بما فيها ظاهرة "النينو" التذبذب الجنوبي تؤثر على هطول الأمطار. تشير بعض نماذج المناخ إلى احتمال أن يكون الاحترار السريع للمحيط الهندي سبباً في انخفاض هطول الأمطار على شرق إفريقيا في الفترة بين مارس ومايو-يونيو خلال الثلاثين عاماً الماضية. كذلك انخفاض هطول الأمطار الموسمية صيفاً في معظم أنحاء القرن الإفريقي على مدى السنوات الستين الماضية.

¹² Excerpted from the Climate and Knowledge Development Network- The IPCC's Fifth Assessment Report: What's In It for Africa https://cdkn.org/wp-content/uploads/2014/04/AR5_IPCC_Whats_in_it_for_Africa.pdf.



مُعدلات هطول الأمطار المتوقعة (Projected Rainfall):

على الرغم من الانخفاض الملحوظ في اتجاه هطول الأمطار (كما أشرنا في ص ١١)، تشير التوقعات العالمية إلى أنه بحلول نهاية القرن الحادي والعشرون؛ سيكون المناخ في شرق إفريقيا أكثر رطوبة، مع مواسم رطوبة أكثر شدة، وحالات جفاف أقل حدة، في موسمي (أكتوبر، نوفمبر وديسمبر) و(مارس، أبريل ومايو) وذلك خلافاً للاتجاهات السائدة مؤخراً.

كذلك تُشير نماذج التنبؤ الإقليمية إلى أن المناخ في معظم أجزاء أوغندا، كينيا وجنوب السودان سيكون أكثر جفافاً خلال شهري أغسطس وسبتمبر وذلك بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين. كما تشير التوقعات أنه بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، سيكون موسم أمطار الربيع هو الأقصر في كل من إثيوبيا، الصومال، تنزانيا وجنوب كينيا، بينما يكون موسم أمطار الخريف هو الأطول في جنوب كينيا وتنزانيا.

الظواهر المرصودة الأكثر حدة (Observed Extreme Events):

هناك ندرة في الشواهد بشأن الاتجاهات الأكثر حدة لدرجات الحرارة، الأمطار الشديدة والجفاف في منطقة شرق إفريقيا (لا يمكننا الجزم بذلك). ومع ذلك، فإن ظاهرتي الجفاف والعواصف كانت أكثر تكراراً في شرق إفريقيا خلال ٣٠ حتى ٦٠ سنة ماضية. كذلك، فإن استمرار ظاهرة الاحترار في المحيط الهندي كانت سبباً في زيادة اضطرابات ظاهرة الجفاف في شرق إفريقيا في كل من الربيع والصيف على مدى الثلاثين عاماً الماضية. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه التغيرات ترجع إلى العامل البشري أو بفعل طبيعة المناخ المتقلبة.



الظواهر المتوقعة الأكثر حدّة (Projected Extreme Events):

يُشير التقرير الخاص بشأن إدارة مخاطر الظواهر الأكثر حدّة والكوارث للنهوض بعملية التكيف مع تبعات تغيّر المناخ (SREX, 2012) - الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC's) - إلى أنه من المحتمل بدرجة كبيرة أن يكون هناك المزيد من الأمطار الغزيرة على منطقة شرق إفريقيا، بالإضافة إلى المزيد من الفترات الزمنية المُمطرة للغاية بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين.

من المحتمل أيضاً أن تكون هناك زيادة في وتيرة الفترات الزمنية الحارة مستقبلاً (أمر مؤكد)، برغم أنه من المتوقع أيضاً الحدّ نسبياً من انتشار الجفاف على مساحات كبيرة (محل ثقة إلى حدّ ما).



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcrsiraq.net



hcrsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcrsiraq



hcrsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

